

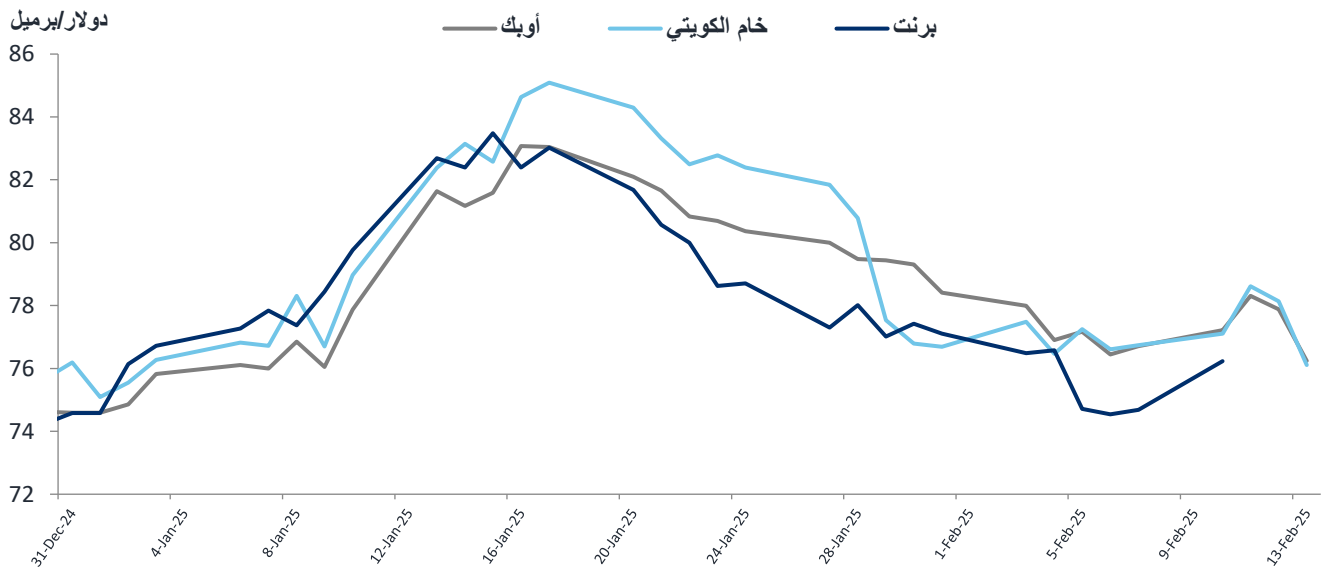
فبراير 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

استمرار تراجع أسعار النفط على خلفية حالة عدم اليقين تجاه السياسة الأمريكية، ومخاوف الإمدادات ...

بعد انخفاضها لثلاثة أسابيع متتالية، استقرت أسعار النفط الخام الأسبوع الماضي وتم تداولها عند المستويات التي سجلتها في نهاية العام الماضي، قبل الإعلان عن العقوبات على روسيا. ويعكس هذا التراجع تصاعد المخاوف بشأن حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات التجارية الأمريكية، وإمكانية بدء محادثات سلام بين واشنطن وموسكو قد تفضي إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، بما قد يمهد لاستئناف إمدادات النفط الروسية. كما ساهمت عدة عوامل أخرى في الضغط على الأسعار، من ضمنها ارتفاع المخزونات الأمريكية، وزيادة مشتريات الخام الروسي من قبل المشتريين الآسيويين قبل سريان العقوبات، وقوة الدولار الأمريكي. في المقابل، وجدت الأسعار دعماً مؤقتاً بفعل تشديد العقوبات على إيران والهجمات الأخيرة التي استهدفت منشآت نفطية في روسيا وأوكرانيا.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

أما على جانب الطلب، واجه النفط تحديات متزايدة في ظل تصاعد المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية للحروب التجارية وفرض الرسوم الجمركية والتدابير المضادة من قبل الشركاء التجاريين. كما أن استمرار معدلات التضخم المرتفعة، وفقاً للبيان الصادر الأسبوع الماضي من الولايات المتحدة، إلى جانب توقعات ببقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، قد يضغط على الطلب العالمي على النفط. وتشير التقديرات إلى أن النزاعات التجارية الناتجة عن فرض الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 1 في المائة. في المقابل، عاد ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى الواجهة، مما أعاد النقاش حول إمكانية زيادة استخدام النفط في توليد الكهرباء. وقد أدت موجة الطقس البارد ونقص المخزونات السريع في أوروبا إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الأسبوع الماضي لأعلى مستوياتها المسجلة في عامين.

من جهة أخرى، تسببت العقوبات الأمريكية المفروضة على النفط الخام الروسي والإيراني في زيادة حادة لكميات النفط المخزنة على ناقلات خاضعة للعقوبات، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة استخدام الناقلات غير المشمولة بالعقوبات. ونتيجة لذلك، قفزت التكاليف التي تتحملها المصافي بين 2 إلى 3 دولار أمريكي للبرميل، فيما تضاعفت تكاليف النقل البحري ثلاثة أضعاف مقارنة بمعدلات ما

قبل العقوبات. ووفقاً لتقرير صادر عن وكالة رويترز، استناداً إلى بيانات "كبلر"، بلغ النفط الإيراني المخزن على الناقلات أعلى مستوياته منذ أكثر من عام، متجاوزاً 25 مليون برميل، في حين سجل الخام الروسي أعلى مستوياته في شهرين عند 88 مليون برميل بنهاية يناير 2025. وعلى الرغم من تفريغ بعض هذه الشحنات مؤخراً، مما خفف جزئياً من اختناق الإمدادات المنقولة بحراً، إلا أن انخفاض الصادرات الروسية لعب دوراً إضافياً في تقليص التخمة النفطية. وفي هذا السياق، سارعت المصافي الآسيوية، خاصة في الهند والصين، إلى تكثيف مشترياتها من النفط الخام الروسي خلال أول شهرين من العام، قبيل دخول العقوبات حيز التنفيذ.

وتشهد أسواق النفط العالمية تحولات هيكلية مع قيام المشتريين بإعادة ترتيب سلاسل التوريد للامتثال للعقوبات المفروضة على بعض المنتجين الرئيسيين. ومن المتوقع أن تعزز الصين مشترياتها من النفط الخام الأمريكي والغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر المقبلة في إطار جهودها لمعالجة اختلال التوازن التجاري، بينما قد تعوض الهند أي انخفاض في وارداتها بسبب الرسوم الجمركية. وفي سياق أوسع، تشير التوقعات إلى ارتفاع حاد في واردات النفط الخام الآسيوية من أنجولا والبرازيل في فبراير 2025.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

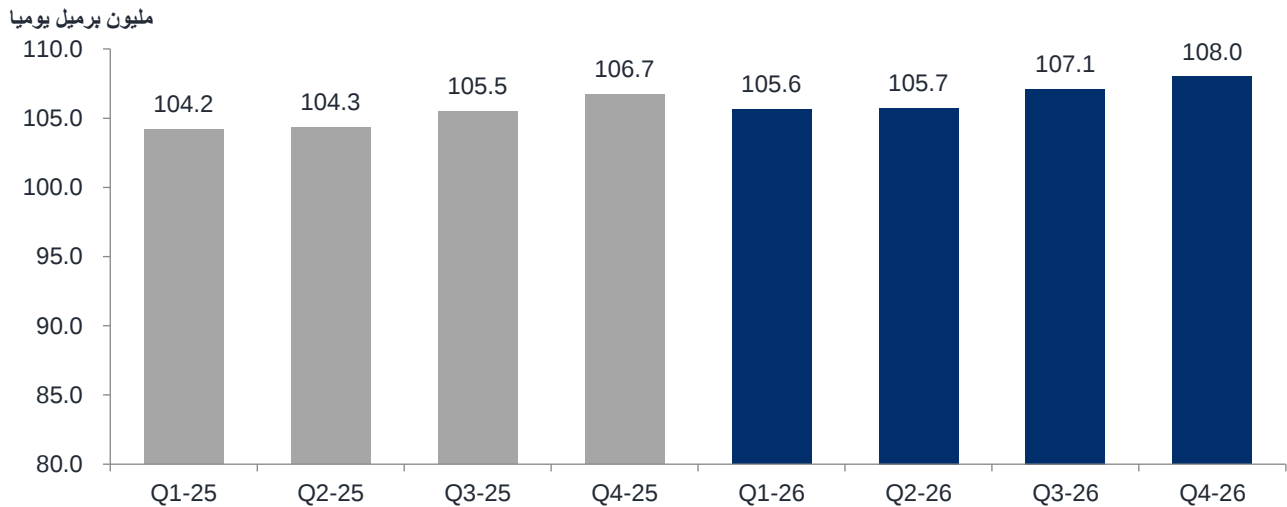
وصلت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ بداية العام وتم تداولها في نطاق 74 دولار أمريكي للبرميل الأسبوع الماضي مدفوعة بالانخفاضات المستمرة التي شهدتها. وانعكست الانخفاضات أيضاً في الفروقات الزمنية بين أسعار العقود الآجلة للنفط لفترات الاستحقاق المختلفة، مما يشير إلى ضعف السوق. ووفقاً لوكالة بلومبرج، تقلص فارق سعر مزيج خام برنت إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ أواخر ديسمبر 2024 الأسبوع الماضي، في حين مال سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى التراجع بنحو 11 سنت فقط للبرميل مقارنة بفارق يزيد عن دولار أمريكي واحد للبرميل خلال الشهر السابق. وتعكس الانخفاضات حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات التجارية الأمريكية في ظل فرض الرسوم الجمركية والتعريفات المضادة من الشركاء التجاريين بالإضافة إلى الأخبار التي تفيد بتوصل الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق حول المحادثات المتعلقة بإنهاء الحرب مع أوكرانيا مما قد يؤدي إلى زيادة إمدادات النفط الروسية. وجاء انخفاض الأسبوع الماضي أيضاً بعد أن كشفت البيانات عن ارتفاع المخزونات الأمريكية للأسبوع الثالث على التوالي بعد انخفاضها على مدار الأسابيع التسعة السابقة. وجاءت تلك الزيادة بعد أن قامت شركات النفط الخام الكندية والمكسيكية بتسريع وتيرة الصادرات إلى الولايات المتحدة قبل دخول الرسوم الجمركية حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الشهرية للأسعار، سجلت أسعار كافة درجات النفط الخام تقريباً مكاسب ملحوظة خلال شهر يناير 2025 مقارنة بمتوسط الأسعار في ديسمبر 2024. وشهد الشهر الماضي أيضاً اختراق أسعار النفط الخام حاجز 75.0 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر وتم تداوله فوق مستوى 75 دولار أمريكي للبرميل خلال معظم فترات الشهر. وشهد متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت أعلى معدل نمو شهري منذ 16 شهراً بارتفاع بلغت نسبته 7.5 في المائة ليصل إلى 79.3 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2025 مقابل 73.8 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال شهر ديسمبر 2024. من جهة أخرى، ارتفع متوسط سعر السلة المرجعية للأوبك بنسبة 8.6 في المائة، مما يعد أعلى معدل نمو شهري يتم تسجيله في 34 شهراً منذ مارس 2022 ليصل إلى 79.4 دولار أمريكي للبرميل، في حين زاد سعر خام التصدير الكويتي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في عدة سنوات بنمو بلغت نسبته 9.1 في المائة ليصل في المتوسط إلى 80.4 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر يناير 2025. في ذات الوقت، كشفت تقديرات الإجماع لسعر مزيج خام برنت مراجعة صعودية للأسعار خلال الستة فترات ربع سنوية المقبلة. وارتفعت توقعات الإجماع للربع الأول من العام 2025 بمقدار 1.0 دولار أمريكي للبرميل، ليصل السعر إلى 75.0 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، في حين ارتفعت توقعات الربع الرابع من العام 2025 هامشياً إلى 73.0 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

تم الإبقاء على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك. وكشف التقرير عن نمو الطلب بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً هذا العام، إلى جانب توقع أن يبلغ متوسط الطلب 105.2 مليون برميل خلال العام. إلا أنه تم تعديل توقعات الطلب على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم خفض توقعات نمو الطلب في الدول الواقعة في الأمريكتين بمقدار 0.03 مليون برميل يومياً ليصل متوسط الطلب إلى 25.08 مليون برميل يومياً، مع توقع انخفاض الطلب في الولايات المتحدة بمقدار 0.01 مليون برميل يومياً مقارنة بالتوقعات السابقة ليصل إلى 20.51 مليون برميل يومياً في العام 2025، مما يشير إلى مزيد من المراجعات الهبوطية للطلب من الدول غير الأمريكية في المنطقة. وقابل ذلك مراجعة تصاعدية للطلب من قبل الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظيراتها في آسيا والمحيط الهادئ. أما على صعيد الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أظهرت المراجعات في معظمها تراجع نمو الطلب خلال العام على خلفية نمو الطلب من الصين بوتيرة أقل من المتوقع، وهو الأمر الذي قابله جزئياً رفع توقعات نمو الطلب من دول آسيا الأخرى. في ذات الوقت، أظهرت أحدث توقعات نمو الطلب العالمي على النفط الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية زيادة توقعات نمو الطلب بنحو 0.1 مليون برميل يومياً بمعدل نمو قدره 1.1 مليون برميل يومياً في العام 2025 ليصل متوسط الطلب إلى 104 مليون برميل يومياً. وأكدت وكالة الطاقة الدولية أن الصين ستظل المحرك الرئيسي لنمو الطلب هذا العام بينما من المتوقع أيضاً أن تشهد الهند ودول آسيوية أخرى تزايد الاستهلاك خلال العام.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025 – (مليون برميل يومياً)



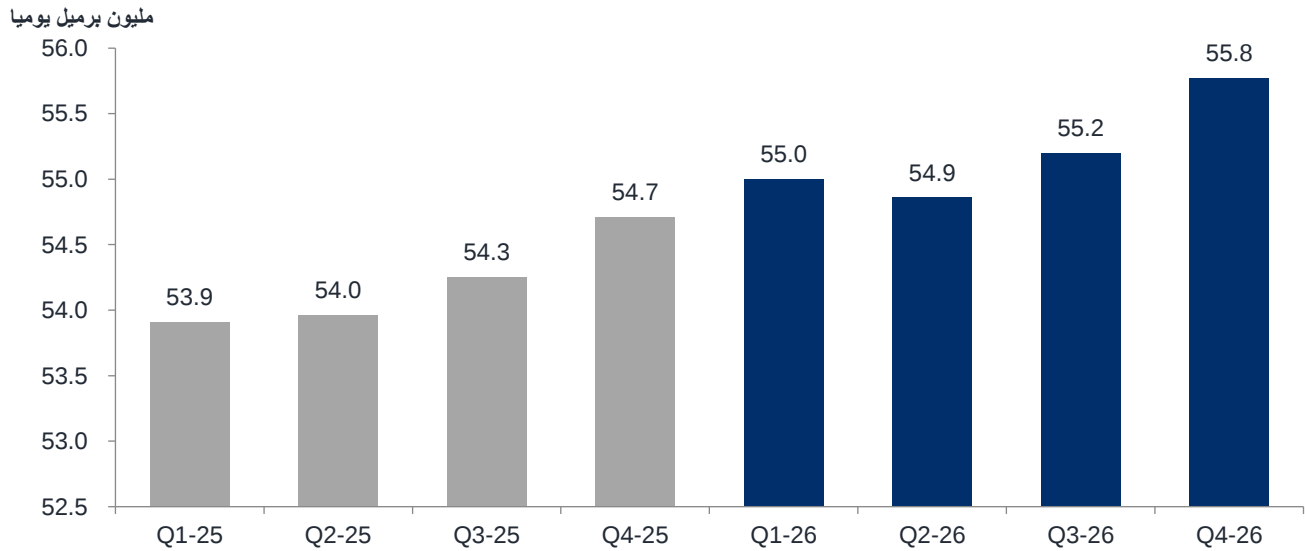
المصدر: أوبك

كما أبقت الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2026 دون تغيير عند 1.43 مليون برميل يومياً مع توقع أن يبلغ متوسط الطلب 106.63 مليون برميل يومياً خلال العام. أما على أساس كل دولة على حدة، تم خفض توقعات الطلب للدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب الصين وأمريكا اللاتينية. في المقابل، تم رفع توقعات الطلب للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونظيراتها في آسيا والمحيط الهادئ ومناطق آسيا الأخرى.

العرض من خارج الأوبك

انخفضت إمدادات النفط العالمية بنحو مليون برميل يوميا لتصل إلى 102.7 مليون برميل يوميا في يناير 2025، وفقاً لأحدث تقرير شهري لوكالة الطاقة الدولية. ويعزى الانخفاض إلى برودة الطقس بمعدلات أكثر من تلك المعتادة موسمياً، الأمر الذي أثر على إمدادات أمريكا الشمالية إلى جانب انخفاض الإنتاج في نيجيريا وليبيا. كما أثر الطقس البارد على عمليات التكرير العالمية التي انخفضت بمقدار مليون برميل يوميا إلى 82.9 مليون برميل يوميا في يناير 2025، متأثرة أيضاً بأعمال الصيانة المخطط لها التي قللت من عمليات التشغيل في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالمخزونات، كشف تقرير وكالة الطاقة الدولية عن انخفاض مخزونات النفط العالمية بمقدار 49.3 مليون برميل يوميا في يناير 2025، وفقاً للبيانات الأولية التي تأثرت بسحب كميات هائلة من مخزونات النفط الخام في الصين خلال الشهر، بعد انخفاضها بمقدار 17.1 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2025.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

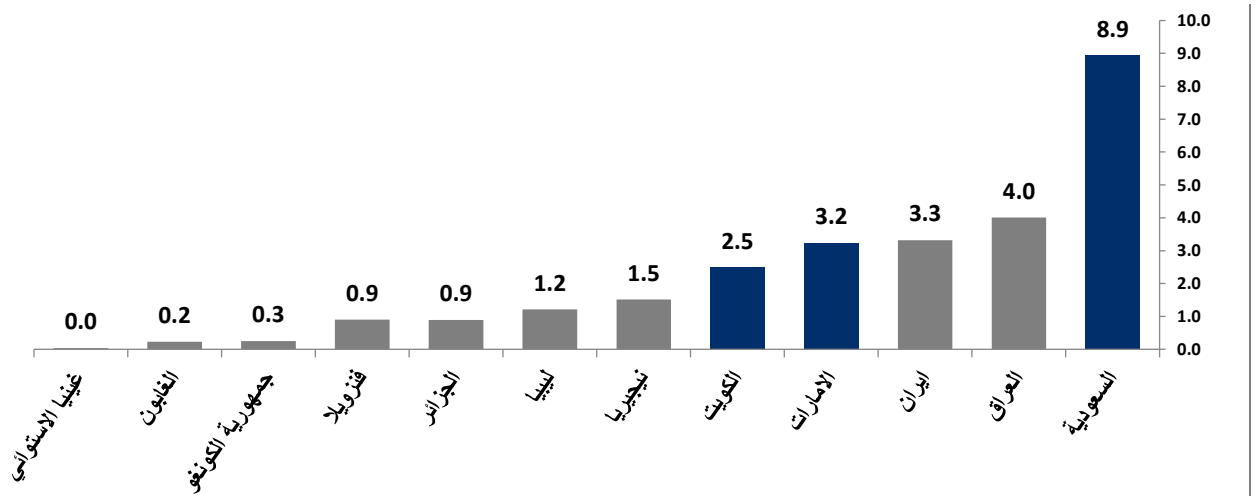
من جهة أخرى، خفضت الأوبك توقعاتها لإمدادات السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك خلال العام 2025 بمقدار 0.07 مليون برميل يوميا، وتتوقع الآن نمو الإمدادات من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 1.01 مليون برميل يوميا خلال العام، لتصل في المتوسط إلى 54.21 مليون برميل يوميا. كما تم خفض توقعات الإمدادات من كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ تم خفض توقعات نمو العرض لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.02 مليون برميل يوميا إلى 32.4 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر السابق، في حين كانت المراجعة الهبوطية للتوقعات الخاصة بالدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر حدة بمقدار 0.05 مليون برميل يوميا لتصل إلى 19.23 مليون برميل يوميا. وأظهرت توقعات وكالة الطاقة الدولية أنه من المتوقع أن ترتفع إمدادات النفط العالمية بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا هذا العام لتصل إلى 106.5 مليون برميل يوميا، في ظل تركيز الزيادة بصفة رئيسية من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك. وتتوقع الوكالة أن ينخفض إنتاج النفط في روسيا إلى ما دون مستوى 9 مليون برميل يوميا خلال الأشهر المقبلة، وذكرت أن التخفيضات قد تزداد إذا استمر نقص الناقلات والانقطاع المتكرر لعمليات التكرير. كما جاء هذا الانخفاض أيضاً بعد الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها المنشآت النفطية، في الوقت الذي تظهر فيه بيانات صادرات النفط الخام مؤشرات دالة على الضعف.

كما خفضت الأوبك توقعات نمو العرض للعام 2026 للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 0.17 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع الآن أن يبلغ في المتوسط 55.21 مليون برميل يومياً خلال العام. وكان التنقيح واسع النطاق وأجرى على المنتجين الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حد سواء.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

انخفض إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر الثاني على التوالي في يناير 2025 ليصل في المتوسط إلى أدنى المستويات المسجلة في ثلاثة أشهر، مرتفعاً قليلاً عن مستوى 27.0 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج. ويعزى الانخفاض الشهري البالغ 70 ألف برميل يومياً للشهر الثاني على التوالي بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لإنتاج العراق إلى جانب انخفاض الإنتاج في نيجيريا وليبيا. وقد قابلت هذه الانخفاضات جزئياً زيادة الإنتاج في كل من الكويت وفنزويلا والإمارات. وكشف البيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية انخفاض الإنتاج هامشياً إلى 121 ألف برميل يومياً، ليصل بذلك متوسط الإنتاج خلال الشهر إلى 26.7 مليون برميل يومياً مدفوعاً بانخفاض واسع النطاق في الإنتاج عبر مجموعة الأوبك. وكان التغيير في الإنتاج لمجموعة الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بصفة عامة متطابقاً تقريباً مع بيانات الأوبك بانخفاض قدره 118 ألف برميل يومياً. إلا أنه على مستوى كل دولة على حدة، أظهرت بيانات الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة إنتاج كازاخستان، الأمر الذي قابله بالكامل تقريباً انخفاض إنتاج كلا من المكسيك وروسيا.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر يناير 2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وكان إنتاج النفط في العراق قد انخفض في يناير 2025 بعد أن شب حريق في أحد أكبر حقول النفط، الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج. إذ انخفض الإنتاج في حقل الرميطة النفطي بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع الأخير من الشهر. وعلى الرغم من إخماد الحريق إلا أن استعادة الإنتاج إلى المستويات السابقة البالغة 1.2 مليون برميل يومياً كانت غير مؤكدة. ويؤدي انخفاض الإنتاج إلى زيادة امتثال إنتاج النفط العراقي مع حصة الأوبك وحلفائها البالغة 4.0 مليون برميل يومياً ودعم زيادة معدلات الامتثال لتعويض قلة مستويات الامتثال في وقت سابق.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست